

الحكومة مطالبة بإجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والتوظيف الأمثل للموارد



محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد الحكومة إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والتوظيف الأمثل للموارد وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال.

وأكدوا أهمية تطوير أداء القطاعين العام والخاص من خلال العمل على تنفيذ خطط تطويرية واسعة تضع الاقتصاد الوطني في الطريق الصحيح للنهوض بعد الأزمة الطاحنة التي لحقت به خلال الفترة الماضية.

ويرى الباحث الاقتصادي علي أحمد الحميري أن الاقتصاد الوطني يعاني في الوقت الراهن نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد ولا تزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية إحداث أمن واستقرار يشعر المستثمرون وقطاع الأعمال والقطاع الخاص سواء المحلي أو الاستثمارات الخارجية بأنهم يعملون في بيئة آمنة.

ويضيف: إن اليمن بلد خام ولديها إمكانيات هائلة وتمتلك ثروات طبيعية وبشرية ومواد خام وهناك افتقار لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في استغلال هذه الموارد.

ويقول: إذا ما عملت الحكومة على تهئية البيئة الآمنة للاستثمارات سيكون هناك حراك كبير في كل الجوانب تستفيد منه مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية.

وبينه الدكتور الحميري بأن هناك توجه عالمياً لمساعدة اليمن ويخفي أن يستغل هذا المتوفرة ووضع المواصفات من حيث منتهي اليه الآخرون والاستفادة من تجارب الدول في استخدام التقنيات الحديثة (الماسح الضوئي في تعداد

2014م.

وناقشت الورشة امس في جلستها بيانات ومحتويات سجل استمارة التعداد للترقيم والحصر عرضها أليا فارس الجهمي المنسق العام للتعداد ورأس الأولى الدكتور حسن ثابت رئيس الجهاز مدير التعداد فيما رأس الثانية الدكتور عبدالحكيم العبيد وكيل الجهاز نائب مدير التعداد، ومن المقرر أن تناقش اليوم البيانات الإدارية والتعدادية وخصائص السكن وبيانات الأدوات والسلع المعمرة وأدوات الاتصال بالإضافة للبيانات العامة وبيانات الصعوبة وبيانات تقنية المعلومات.

في افتتاح ورشة العمل الاقليمية لمناقشة استثمارات التعداد فرحان: الحكومة قدمت كافة أشكال الدعم والمساندة لإنجاح تعداد 2014م

الزغبى: اليمن ينفذ تعداداً سكانياً وفق أعلى معايير الجودة العالمية

كتب/ أحمد الطيار



>، أكد الدكتور حسن ثابت فرحان رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد: إن الحكومة قدمت كافة الإمكانيات المادية والتكنولوجية والبشرية لتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م وفق أحدث النظم المعتمدة عالمياً باعتبارها عملاً وطنياً كبيراً يخدم التنمية ويعد مفتاح التخطيط السليم للحاضر والمستقبل.

وقال فرحان في افتتاح ورشة العمل الإقليمية لمناقشة استثمارات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م في الجمهورية اليمنية والتي ينظمها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مدى ثلاثة أيام بمشاركة خبراء دوليين ومختصين بالإحصاءات والتعدادات من سبع دول عربية: إن خطوات وإجراءات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م تسير بصورة منظمة ودقيقة وفقاً للخطة والبرامج المعتمدة محلياً والمناهج والطرق العلمية الحديثة المعتمدة من الأمم المتحدة.

لافتاً إلى أن الحكومة أوفت بتعهداتها واعتمدت موازنة كاملة للتعداد تصل نسبتها إلى 87% فيما تساهم الجهات المانحة الصديقة بنسبة 13% على شكل دعم مكتبي وتجهيزات فنية محددة.

وأشار إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء يمتلك كوادراً فنية متخصصة بخبرة وتجربة في الإحصاء والتدريب باعتراف الخبراء الدوليين والإقليميين ويحرص على عملية التأهيل والتدريب باعتبار العنصر البشري الركيزة الأساسية والهامة في عملية التنمية.

وقال: إن الجهاز وحرصاً منه على مواكبة التطورات التي يشهدها العالم سيقوم بإدخال استثمارات البيانات الخاصة بالتعداد بواسطة أجهزة المسح الذكي حيث تم تحديد مواصفات تلك الأجهزة بناء على الدورات التدريبية والاستفادة من تجارب وخبرات دول سبقت تنفيذه بها في هذا المجال.

مضيفاً أنه سيتم الأخذ ومن خلال نتائج هذه الورشة لدى تصميم الاستبيان طريقة العدنوع الاستبيان والبيانات المطلوب جمعها وانسب صياغة للأسئلة وترتيب الأسئلة وتقنيات التجهيز التي تستعمل في تجهيز البيانات مع استخدام كثير من التقنيات الحديثة المتقدمة تكنولوجياً

وقال: نحن مهتمون جداً بدعم هذا التعداد في ضوء الشراكة التاريخية بين اليمن وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى ضوء التطورات التقنية والتكنولوجية التي تقع في العالم حالياً وسيتم نقل الخبرات العالمية لمساعدة الجهاز المركزي للإحصاء في هذا العمل الوطني الكبير.

وأشار المستشار الزغبى إلى أن هذا التعداد سيكون وفقاً لمعايير عالمية من الجودة والدقة وآليات العمل واستخدام البيانات وبناء الكوادر البشرية وهذا أمر يسر الصندوق والأمم المتحدة بشكلاً عام.

لافتاً إلى أن الصندوق مستمر في الدعم على المستوى الإقليمي والمستوى القطري بكل المستويات.

وتهدف الورشة التي تستمر ثلاثة أيام إلى تعزيز القدرات الإحصائية وصقل المهارات في مجال إدارة التعداد وتبادل التجارب بين الدول وخبرات المشاركين وكذا التعرف على مدى الاقتراب والافتراق بين الدول في استخدام المفاهيم التعدادية واتباع الإجراءات والأنشطة التعدادية التي توصي بها المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال وكذلك خلق قنوات التواصل بين العاملين في مجال التعداد.

وأوضح المنسق العام للتعداد فارس الجهمي أن الورشة تهدف أيضاً إلى مناقشة تصميم الاستثمارات (الاستبيانات) وشكلها وصياغة الأسئلة ومتطلبات المعالجة الآلية وطرق تقييمها واختبارها مع ضمان جودة الاستثمارات في التعداد إلى حد كبير وبما يتوافق مع معايير الأمم

في تعداد 2014م مثل جهاز قراءات العلامات ضوئياً والأجهزة الذكية للتعرف على الحروف وهذا له تأثير كبير على تصميم الاستمارة.

من جانبه أشاد الخبير الدولي عبدالله الزغبى المستشار الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالإجراءات اليمنية المتخذة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م باعتبارها تتماشى مع النظم المتبعة من الأمم المتحدة ومناهجها الحديثة.

وقال: إن اليمن لديها خبرة متراكمة في إدارة وتنفيذ التعدادات ولهذا تعد من الدول القلائل في العالم التي تعتبرها الأمم المتحدة مؤهلة لإجراء التعدادات ولديها نظم ومناهج حديثة ومقومات ثابتة لإجراء التعدادات ولديها الخبرات والكوادر المؤهلة للتنفيذ بصفة مميزة.

مضيفاً: إن اهتمام اليمن والتزامها بتنفيذ التعداد العام للسكان يجسد مستوى الوعي التنموي والتطور في التخطيط للمستقبل حيث تشعر الأمم المتحدة بالارتياح للخطة والحشد الحكومي للموارد المالية والبشرية لإنجاح تعداد 2014م.

لافتاً لحسن الإعداد والتنظيم لتنفيذ هذا التعداد والجهود المبذولة للمشاركة المجتمعية خصوصاً القطاع الخاص ومشاركته في الإفادة عن نوعية البيانات والمعلومات الاقتصادية المطلوبة توافرها في الاستمارة حيث شكلت هذه الخطوة ابتكاراً يمينياً تأخذ الأمم المتحدة الآن به في وثائقها وتحت الدول في العالم على الأخذ به.

تفريغ 47 ألف طن من مادة القمح الاسترالي في ميناء الملا بعدن

عدن/سبأ
أفرغت أمس في ميناء الملا 47 ألفاً و 627 طناً من مادة القمح الاسترالي القادمة من احد الموانئ الاسترالية.

وذكرت احصائية صادرة عن النشاط الملحي اليومي لميناء عدن لـ (سبأ) أن مادة القمح المخصصة لمصانع صوامع

الغلال سيتم توزيع جزء منها للسوق المحلية لتلبية احتياجات المواطنين. كما وصلت إلى ميناء الزيت بمصفاة عدن أمس ثلاث ناقلات محملة بـ 26 ألف طن من مادة المازوت و 30 ألف طن متري من الديزل وثلاثة آلاف و 500 طن متري من غاز الطبخ.

تدريب 60 فنياً بطرق تطوير إنتاج الأعلاف وتربية النحل

صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء دورتان تدريبيتان حول الأعلاف وتربية النحل وكذا في مجال الرصد الوبائي المحجري بمشاركة أكثر من 60 متدرباً من الأخصائيين والفنيين في المجال البيطري من مختلف محافظات الجمهورية.

وتهدف الدورتان اللتان تنظمهما وزارة الزراعة والري بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على مدى ستة أيام ، إلى تزويد المشاركين بمهارات ومعلومات تتعلق بتطوير الأعلاف وتعزيز قدراتهم في مجال تربية النحل ورفع إنتاجية العسل إلى جانب تطوير أنشطة الترصد الوبائي المحجري وبما يضمن حماية الثروة الحيوانية من خطر الأمراض خاصة العابرة للحدود.

وفي الافتتاح أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم أهمية التأهيل والتدريب للكوادر البيطرية والفنية باعتبار أن العنصر البشري أساس التنمية في البلاد.

وأكد على أهمية الاستفادة القصوى من محتويات الدورتين في خدمة المجال البيطري والصحة الحيوانية وبما يسهم في تطوير وتنمية قطاع الثروة الحيوانية وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي.

ولفت إلى أهمية تنظيم مثل هذه الدورات باعتبارها من الدورات النوعية سواء في مجال الأعلاف أو النحل أو عملية المسح والترصد الوبائي والذي يسهم في مساعدة وزارة الزراعة على إعداد خططها وبرامجها لحماية الصحة الحيوانية وتنميتها .. منوها بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم تنظيم مثل هذه الدورات وإسهامه في تعزيز الجهود المبذولة لخدمة مسارات التنمية.

وأكد الوكيل الغشم حرص الوزارة ومساعدتها من خلال التنسيق مع الداعمين والمناحين وحثهم على تنفيذ مشاريع تتعلق بتنمية الثروة الحيوانية باعتباره أحد القطاعات الهامة.

من جانبه أشار ممثل الصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس محمود سلام ومدير عام تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والري الدكتور ساهر علي أحمد إلى أهمية الدورتين في تأهيل المشاركين في مجال الأعلاف والتربية على الجوانب الفنية لتطوير إنتاجية العسل ، كما أن الدورتين ستوفران مجالاً لتبادل المعلومات والمهارات بين المشاركين والاستفادة من التجارب والخبرات في المجال البيطري. وتشمل الدورتان محاضرات علمية وتطبيقية يقدمها عدد من الخبراء البيطريين المتخصصين في مجال الصحة الحيوانية.